مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ
ISSN: 1112- 7872
E-ISSN: 2600-6162
مجلد: 17 عدد: خاص جانفي 2022
العنوان: النمو، التنمية، التنمية المستدامة... ص.ص 163- 187.

النمو، التنمية، التنمية المستدامة

مراجعة للمفاهيم

د.كوبيبي حفصة[1] ، د. بوزيان العجال[2]

[1]جامعة مستغانم، hafssa.kobibi@univ-mosta.dz

[2]جامعة مستغانم، ladjel.bouziane@univ-mosta.dz

تاريخ الإرسال: 2020/04/02؛ تاريخ القبول: 2021/06/11

Growth, development and sustainable development Concept review

A. KOBIBI Hafssa B. BOUZIANE Ldjel

Abstract:

This theoretical study aims to compare three main concepts in social sciences in general, namely: growth, development and sustainable development, by tracking the emergence of these terms, and the various definitions provided by researchers and specialists in the field.

As well as searching for the foundations of each. The importance of this study lies in showing the difference between these three concepts, especially for students and new researchers. Among the most important results reached is that achieving economic growth does not necessarily represent achieving development but that development necessarily requires economic growth, while the concept of sustainable development includes both growth and development in addition to other social and cultural dimensions.

Keywords: growth, development, sustainable development, sustainability.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة النظرية إلى المقارنة بين ثلاثة مفاهيم رئيسية في العلوم الاجتماعية بصفة عامة وهي: النمو، التنمية والتنمية المستدامة، وذلك من خلال تتبع ظهور هذه المصطلحات، ومختلف التعريفات المقدمة من الباحثين والمختصين في المجال، وكذا البحث عن أسس كل منها. تكمن أهمية دراستنا هذه في تبيان الفرق بين هذه المفاهيم الثلاثة وخاصة للطلبة والباحثين الجدد. ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها أن تحقيق النمو الاقتصادي لا يمثل بالضرورة تحقيق التنمية غير أن التنمية تتطلب بالضرورة نموا اقتصاديا، فيما يشمل مفهوم التنمية المستدامة كل من النمو والتنمية بالإضافة إلى أبعاد اجتماعية و ثقافية أخرى.

الكلمات المفتاحية: النمو، التنمية، التنمية المستدامة، الاستدامة.

مقدمة:

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة نسبيا، والعابرة للتخصصات من العلوم الاقتصادية، علم الاجتماع، علوم الإعلام والاتصال، وحتى مجال الثقافة والفن. غير أنه يوجد بعض المفاهيم الأخرى المشابهة لهذا المفهوم وهي التنمية والنمو، حيث يحدث الخلط بينها في كثير من الأحيان لعدة اعتبارات أهمها أننا نتعامل مع مصطلحات ومفاهيم وافدة، تمت ترجمتها من لغات أجنبية، زد على ذلك الباحث المستعجل والطالب المبتدأ قد يقعان في خلط ولبس بين هذه المصطلحات والمفاهيم.

وعلى هذا الأساس تعمل دراستنا هذه على التحديد الدقيق لهذه المصطلحات والمفاهيم انطلاقا من سؤال جوهري: ما الفرق بين النمو، التنمية والتنمية المستدامة؟ وكيف يمكن التمييز بينها؟

للإجابة عن هذه الأسئلة اتخذنا من المقارنة كمنهج رئيسي لإنجاز هذا البحث النظري، ذلك أن عملية البناء المفاهيمي تعتبر ضرورة حتمية للتأسيس العلمي ولبحوث ميدانية، فالنشاط العلمي ارتباط نظري وثيق كما يؤكد شلانغرSCHLANGER. فمفهوم التنمية والتنمية المستدامة من المفاهيم النظرية التي تتطلب إعادة البحث فيها وتحديد

مدلولاتها واستخداماتها الحالية، حيث أصبحت البحوث في حقل التنمية والنمو الاقتصادي من الجانب المفاهيمي من البحوث الكلاسيكية، واتجهت البحوث الحالية إلى كل ما هو تطبيقي، مما ولد تسليم فكري ونظري بالعديد من القضايا الجدلية لهذه المفاهيم مما أدى إلى تداخل في الاستعمالات النظرية والتطبيقية مما ولد لدينا إشكالية البحث في جدلية النمو، التنمية والتنمية المستدامة.

أولا: النمو

1- تعريف النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي في غالب الأحيان بأنه الزيادة في المجمعات الاقتصادية التي تعبر عن الثروة المادية داخل دولة أو مجتمع ما وخلال فترة زمنية محددة، مثل الدخل الوطني الخام PNB، الإنتاج الداخلي الخام PIB... والتي تؤدي إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذه الثروة المادية، بغض النظر عن الحديث حول أثر هذه الزيادة على نمط ومستوى معيشة الأفراد، أي التركيز على ما هو اقتصادي(إبراهيم العيسوي،2003،ص.17) لكن ما دام أنّ هذا الأخير أي النمو الاقتصادي يشير لنصيب الفرد من الدخل الكلي في المتوسط، فهذا لا يحدث إلاّ إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي معدل النمو السكاني، فإذا حدث وكان معدل نمو الدخل الكلي مساويا لمعدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف يظل ثابتا، أي أن مستوى معيشة الفرد لن تتغير وفي هذه الحالة لا يوجد هناك نمو اقتصادي، بل أكثر من هذا إذا زاد الدخل الكلي (الناتج الكلي) بمعدل أقل من معدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف ينخفض وبالتالي يتدهور مستوى المعيشة، وتمثل هذه الحالة نوع من التخلف الاقتصادي (عبد القادر محمد عبد القادر عطية،2000،ص.11) إذا ما استمرت مدة زمنية معتبرة لكن إن لم تفوق السنة فهي تعبر عن حالة من الركود الاقتصادي تختفي مباشرة بعد استئناف النمو.

لكن الأدب الاقتصادي لم يهتم كثيرا بمشكلة النمو الاقتصادي والنمو السكاني منذ مالتيس وريكاردو نظرا لمحدودية الموارد الاقتصادية والزراعية خاصة في تحقيق الحاجات المتزايدة آنذاك لكن سرعان ما

تم القضاء على هذا المشكل خاصة بعد قيام الثورة الصناعية وما صاحبها من زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي والتوسع الكبير في التجارة الخارجية، ويذهب Hansen هانسن أبعد من ذلك في نظرية النضج الاقتصادي التي من شروطها ضرورة تحقيق معدلات مرتفعة للزيادة السكانية أي أن نمو السكان كمتغير أصبح كاملا تابعا للنمو الاقتصادي أكثر من عائقا في تحقيق وزيادة هذا الأخير. لكن المشكلة بقيت وزادت حدة في الدول النامية كثيفة السكان (محمد عبد العزيز عجمية،1988،ص-ص.343-344). ويلاحظ أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي. فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة) مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها. أما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي تقسيم المستوى العام للأسعار، أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة، فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سيظل ثابتا ولا يحدث هناك تحسن في مستوى معيشة الفرد في هذه الحالة، وإن ازداد الدخل النقدي بنسبة أقل من معدل زيادة الأسعار (معدل التضخم) هذا يعبر عن انخفاض وتدهور في مستوى معيشة الفرد، ومن ثم لن يحدث هناك نمو اقتصادي إلاّ إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم (عبد القادر محمد عبد القادر عطية، 2000، ص. 12)

فمن خلال هذا التعريف يمكن الإشارة إلى الخصائص التالية للنمو الاقتصادي.

2- خصائص النمو الاقتصادي:

❖ النمو هو بمثابة حركة تصاعدية لبعض المتغيرات الاقتصادية (PNB، المداخيل...) على مدة زمنية معتبرة فهو ظاهرة طويلة المدى.(J. Bremond, A.Geledan,1981,p.119) ومستمرة وليست ظاهرة عارضة أو مؤقتة، فعلى سبيل المثال تقديم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة تزيد من متوسط الدخل الحقيقي لها لمدة عام أو عامين

غير أن هذه الزيادة المؤقتة لا تعبر عن النمو الاقتصادي. في هذه الحالة من الأحسن أن نستعمل مصطلح التوسع.Expansion

❖ النمو ظاهرة لا رجعة فيها Irreversible: بفضل الخاصية المتمثلة في أنه يجدد نفسه بنفسه، وهذه الأخيرة تترجم بتغيرات تراكمية لشروط الإنتاج (ارتفاع في الاستثمار الصافي، تغير في تأهيل اليد العاملة، إدماج التطور التقني عن طريق الآلات الجديدة، عادات استهلاكية جديدة، تغير طموحات المقاولين وأرباب العمل...).

❖ النمو هو عبارة عن حركة تحول هيكلي: يمكن الإشارة إلى هذا ليس فقط عن طريق مؤشرات بسيطة الارتفاع كالإنتاج والمداخيل، لكن عن طريق التحولات القطاعية حيث النمو يغير من الحصة النسبية لمختلف القطاعات، حيث تظهر الصناعات الجديدة وترتفع القيمة المضافة بالنسبة لكل أجير (عامل)...

❖ النمو يترافق بتغيرات وتحولات اجتماعية تجعل من الزيادة المستدامة لتدفقات الإنتاج جد ممكنة: من حيث علاقات ملكية جديدة، تكنولوجيا جديدة، تزايد سلع الإنتاج...إلخ.

❖ الانخفاض المؤقت للمؤشرات لا يمثل توقف للنمو فالركود هو جزء مندمج في النمو الاقتصادي (J. Bremond, A.Geledan, 1981,p. 119)، أي أنه مرحلة حتمية يمر بها النمو الاقتصادي.

3- أنواع النمو الاقتصادي:

شاع إسناد العديد من الأوصاف لمصطلح النمو الاقتصادي وهذا حسب الهدف أو الأهداف المنشودة من هذا الأخير وكذلك حسب طريقة الإنتاج المتبعة أو حتى حجم الإنتاج والوسائل المستعملة كمّا وكيفا فنميز حسب هذه الأسباب الأخيرة أنواعا للنمو الاقتصادي ألفها الأدب الاقتصادي ولا زال يبدع فيها ومنها نذكر:

- **نمو واسع النطاق:** Croissance extensive : يهدف هذا النوع من النمو إلى الرفع من الإنتاج عن طريق توظيف المزيد من العمال، والمزيد من الآلات (رأس المال)، المزيد من **الموارد الطبيعية** "المواد الأولية والطاقية." إذن فهو ناتج عن الرفع من العوامل المستعملة بغية الرفع من حجم الإنتاج.

-النمو المكثف أو الكثيف: Croissance intensive**:** وهذا النوع من النمو يختلف عن سابقه وهو يشير أساسا إلى النمو المتحصل عليه باستعمال جد فعال للقوى الإنتاجية دون الرفع من كميتها المستعملة أو المدخلة في العملية الإنتاجية فهو يركز على الرفع من القيمة المضافة بالنسبة لكل عامل (أجير) وكذلك التطوير من فاعلية الآلات المدمجة بالتطور التقني.

-النمو الفعلي: Croissance réelle**:** وهو ذلك التغير النسبي المحقق فعلا في قيمة الناتج الداخلي الخام لبلد معين خلال سنة، وهو نتيجة الطلب المحقق فعلا في الاقتصاد من طرف الأعوان الاقتصاديين بمعنى آخر فهو النمو المحفز بالطلب والذي يستجيب إلى إشباع الحاجات والرغبات الفعلية لعناصر أو مكونات الطلب في الاقتصاد، وبصفة عامة فالنمو الفعلي هو خلاصة ما توصلت إليه السياسات الاقتصادية المطبقة، ويعبر عن الأداء الفعلي للاقتصاد.

-النمو المحتمل(الكامن) Croissance potentielle **:** ويشير إلى معدل الارتفاع أو الزيادة الأعظمية للمؤشرات الاقتصادية بالنسبة إلى الموارد المتاحة (العمالة، رأس المال، التكنولوجيا، **الموارد الطبيعية**...إلخ)، ومن أهم المؤشرات الاقتصادية في الزيادة الأعظمية نجد PNB أو ما يعرف في هذه الحالة بالناتج الكامن، حيث يعرف هذا الأخير بأنه أقصى مستوى من حجم الناتج يمكن تحقيقه تحت فرضية ثبات معدل التضخم.(Reymande Torres et John P. Martin, 1990.p.143) فهذا النمو الكامن أو المحتمل مرتبط بالاستعمال الأعظم لكل التجهيزات اللازمة للإنتاجية المثلى بالنظر إلى اليد العاملة المؤهلة والمقدرة Le savoir faire

-النمو المتوازن: la croissance equilibré**:** يشير إلى نمو متحصل عليه في إطار التوازنات الاقتصادية الكلية الكلاسيكية كتوازن الميزانية للدولة، توازن ميزان المدفوعات دون ضغوطات تضخمية، العمالة الكاملة...

-**النمو الأسي** La Croissance Exponentielle : وهو نمو يعرف تزايد بشكل متضاعف، حيث أنه في هذه الحالة يعرف PNB تزايد كبير يمكن أن يخضع إلى قانون متتالية هندسية (آسية).

-**النمو الصفري** La Croissance Zéro: هو عبارة عن مفهوم تم اتخاذه من قبل M.I.T ومن قبل تقرير نادي روما، بالنسبة لهؤلاء المفكرين، النمو الصفري سيسمح باحترام التوازن البيئي وبالخصوص عدم نهب الموارد الطبيعية "لعالم منتهي"، فالنمو الصفري يشير إلى معدل نمو حيادي لا يعيق التغيرات والتحولات حيث القطاعات الملوثة تعرف نموا سلبيا بينما القطاعات غير الملوثة تعرف توسعا((J. Bremond, A.Geledan,1981,p.121)

لكن إذا ما اتخذنا طريقة الضبط أو التنظيم في الاقتصاد Mode de régulation كعامل أساسي في تحديد طبيعة أو نوع النمو الاقتصادي فيمكننا بذلك تمييز ثلاث أنواع من النمو. النمو التلقائي Croissance spontané، النمو العابرCroissance Transiter، النمو المخطط Croissance Planifiée.

ويقصد بالنمو التلقائي ذلك النمو الذي يأخذ بأسلوب الحرية الاقتصادية والاعتماد على قوى السوق الذاتية في تحقيق النمو الاقتصادي، وهي النظريات التي تعتمد أسلوبا بعيدا عن التدخل الحكومي المباشر، حيث تقوم ميكانيزمات الطلب والعرض بتخصيص الموارد –المالية، البشرية، الطبيعية- بتحقيق ما يتطلبه الاقتصاد من تغييرات بنيوية تساعد على نموه وتنميته، وقد اتبعت هذا الأسلوب في النمو الدول الرأسمالية المتقدمة منذ الثورة الصناعية.

أما النمو العابر فلا يملك خاصية الاستمرارية والثبات وإنما يأتي استجابة لبروز عوامل طارئة -عادة ما تكون خارجية- لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته وتقع أغلبية الدول النامية تحت هذا النمط من النمو.

أما النمو المخطط، فيكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع اعتمادا على إحصاء موارده وحاجياته للنظر في

كيفية تعبئتها وفق خطة مرسومة مسبقا وقد انتهجت الدول الاشتراكية سابقا هذه النظرية. (كامل رشيد علي التل،1991، ص. 41)

4- عوامل النمو الاقتصادي:

عوامل النمو الاقتصادي كثيرة ومتنوعة، ويصعب دراستها وتحليلها جميعا، إلا أنه يمكن وضع مكونات النمو الاقتصادي على الشكل التالي:

- **تراكم رأس المال**: يتضمن كل الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات أي أنه حتى استغلال المورد الطبيعي لا يمكن أن يتحقق إذا لم يتوفر رأس المال وعليه فالاستغلال ألأعظمي للموارد يوجد حيث توفر المزيد من رأس المال وفعلا هذا ما نلاحظه في الدول التي تتوفر على عنصر رأس المال بكثرة فهي تستغل أكثر المورد الطبيعي من الدولة التي تفتقد إليه وبالتالي فرأس المال سبب من أسباب الاستغلال الوفير لرأس المال الطبيعي.

- **النمو السكاني**: وبالتالي نمو القوى العاملة: لم يكن النمو السكاني عقبة في طريق النمو الاقتصادي إلاّ في الآونة الأخيرة، ففي زمن مالتيس R.Malthus وريكاردو Ricardo بدا الخوف واضح من عدم قدرة الزراعة على تلبية الزيادة الحقيقية في حاجات السكان ومن هنا برزت مشكلة عدم التكافؤ بين معدلي النمو لكل من السكان والإنتاج ومن ثم نال هذا الموضوع قدرا كبيرا من الشرح والتحليل في الأدب الاقتصادي –لكن الثورة الصناعية قضت على هذا المشكل نتيجة الزيادة الكبيرة في الإنتاج الزراعي والتوسع الكبير في التجارة الخارجية ومن هنا شيئا فشيئا زادت كميات الإنتاج، وفاقت حتى الزيادة في السكان وبالتالي بروز الندرة النسبية في عرض عنصر العمل.

ويشير هانسن Hansen في نظريته للنضج الاقتصادي أن من شروط تحقق هذا الأخير أي النمو الاقتصادي ضرورة تحقيق معدلات مرتفعة للزيادة السكانية ما يوضح التحول الكامل في مفهوم مشكلة السكان حيث أن زيادة السكان أصبحت عاملا تابعا للنمو الاقتصادي (خاصة بالنسبة للدول المتقدمة)، ومن هنا لا غرابة أن

موضوع اقتصاديات السكان لم يلق اهتماما من قبل المفكرين الغربيين كما كان الوضع أيام مالتيس.(محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، 1988، ص.ص. 342، 343)

-**الأرض**: هذا العنصر الأخير من عناصر النمو الاقتصادي يعتبر مصدر حقيقي في خلق ثروات الأمم من آدم سميث Adam Smith إلى اليوم إلاّ أن الأدب الاقتصادي الغربي لم يعطيه حقه من التحليل وظل مجرد هبة من الله يتم استغلالها بشكل أو آخر من أجل تحقيق إنتاج سلع وخدمات رغم أنه العنصر الوحيد الذي لا يقبل الإحلال وكلّما توفرت العناصر الأخرى المساهمة في النمو الاقتصادي زاد الضغط أكثر على هذا العنصر –الأرض-باستغلال سطحها وباطنها وفضاءها.

- **التقدم التكنولوجي** Le Progrès Technique**:** قد توصلت دراسات إلى أن هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي فهو يساهم في زيادة النصيب الحقيقي للفرد من الدخل القومي في الدول الصناعية وهو ينقسم –التقدم التكنولوجي-إلى عدة أنواع أهمها:

أ-التقدم التكنولوجي المحايد: Natural Technical Progress

وهذا النوع من التقدم التكنولوجي يزيد من إنتاجية عنصر العمل ورأس المال بنفس النسبة، لذلك تبقى نسبة رأس المال إلى عنصر العمل ثابتة بعد حدوثه مثلما كانت قبله.

ب-التقدم التكنولوجي الذي يوفر استخدام عنصر العمل: Labor Saving Technical Progress: يحدث التقدم التكنولوجي الذي يوفر عنصر العمل عندما تزيد إنتاجية عنصر العمل، لذلك يتم إحلال عنصر رأس المال بعنصر العمل وبالتالي ترتفع نسبة رأس المال إلى عنصر العمل.

ج-التقدم التكنولوجي المدخر لرأس المال Capital Saving Technical Progress، أما التقدم التكنولوجي المدخر لرأس المال فيحدث عند ازدياد إنتاجية عنصر العمل مقارنة بإنتاجية رأس المال.

وعليه نستطيع تقديم أبسط تعريف للنمو على أنه زيادة قدرة الدولة على انتاج البضائع والخدمات، وبالتالي زيادة إنتاجية كل الأنشطة الاقتصادية للبلد، وبذلك يظهر كعملية مستمرة سنويا الهدف منها تحقيق تغيرات تراكمية، يمكن قياسها بسهولة (متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني)، ويتحقق النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة و كافة عوامل الإنتاج (عوامل بشرية، طبيعية، مادية) .

ثانيا: ظهور مفهوم التنمية الاقتصادية

1- تعريف التنمية :

حداثة هذا المصطلح-التنمية-تدفع بأي باحث في هذا المجال بالبحث في أصل وفلسفة هذا المفهوم من جانب صياغته وتطوره واصطلاحه. حيث أن التنمية لغة هي "البناء" أو الزيادة التدريجية أي التطور التدريجي ويستخدم اصطلاح التنمية عادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. فالتنمية هي العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث التطور بطريقة سريعة ضمن خطط مدروسة، وفي فترات زمنية معينة، وهي تخضع للإرادة البشرية وتحتاج إلى دفعة قوية تفرزها قدرات إنسانية بإمكانها إخراج المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم.(Suzanne Tremblay ,1999,p.07)

ومن هنا نلاحظ أن التنمية تجتمع بنظرية التطور الطبيعي théorie de L’évolution naturel فحسب جيلبرت ريست Gilbert Rist التنمية تشترك في العملية التي تولد التغير في التطور الطبيعي، فمن التطور الطبيعي إلى التغير الاجتماعي تظهر عملية التحول بسيطة التحقق.

فالتطور والتغير الاجتماعي أصبحا من عمليات التنمية مثل ما هو موجود في النظرية الطبيعية تماما Naturaliste وهو ينطبق وهذه النظرية من حيث المبادئ التوجيهية النهائية، الاستمرارية (العملية المتواصلة)، التراكمية (الأثر التراكمي)، اللارجعية (من المستحيل الرجوع إلى المرحلة السابقة).

فكل هذه المبادئ متوفرة في التنمية فهي أيضا تظهر كعملية تغير متواصلة، لها آثار تراكمية وهي غير قابلة للرجوع للمرحلة السابقة وهي موجهة نحو غاية محددة .Finalité précise

ومن هنا يعطي ريست Rist أصل وكذا تعريف أولي للتنمية (فالتنمية تشغل في حقل الإيديولوجية الطبيعية مكانة خاصة لأنها تعكس وترجع إلى تقليد طويل يمتد على المدة الطويلة لتاريخ المجتمعات الغربية) تاريخ يبدأ من أرسطو إلى غاية القرن XIX حيث شهدنا (انتصار التيار التطوري الاجتماعي) Rist1996 حيث أن التطورات التقنية والعلمية أصبحت محرك النمو، فالتنمية في هذا الأفق أو الاستشراف ليست لا رجعية فحسب بل هي كذلك حتمية ولا مفر منها، تماما مثل التطور الطبيعي.

فتصور التنمية بهذا الشكل كعملية أساسية وحتمية انتشر مع الخطابات السياسية لحكومات القوى الغربية، خاصة بمناسبة خطاب الرئيس الأمريكي هاري تريمان Harry Truman، في جانفي 1949، حيث تحدث عن " إطلاق برنامج جديد وجريء والذي يضع مزايا التقدم العلمي والتقدم الصناعي لخدمة تحسين تنمية الأقاليم والجهات المتخلفة".

فمن خلال هذه النظرة فإن مفهوم التنمية الصادر عن الرئيس تريمان Truman لا يمثل سوى جزء من طريق طويل قطعه مفهوم التنمية، كي يفرض نفسه كمفهوم رائد للمجتمعات الغربية.

وفي نفس السياق يضيف فولفقان ساش Wolfgane Sachs أنّ مجتمعات العالم الثالث ليست لها نماذج حياة مختلفة ووحيدة، وهي على الأقل تتقدم على مسار مستمر تقوده الأمم المسيطرة والمهيمنة (الدول التي سبقتها في التنمية)، فإعادة التاريخ ليست إغرائية سياسيا فحسب فهي معرفيا وابستومولوجيا حتمية، فأي فلسفة للتنمية لم تتخلص من أي شكل من أشكال الغائية بالرجوع للوراء، لأنه في نهاية المطاف التخلف لا يمكن معرفته وتعريفه إلاّ بدراسات كذلك في التاريخ (بالرجوع للوراء) (Suzanne Tremblay, 1999,p.09)

وبناءا على هذه الفلسفة السوسيوتاريخية للتنمية تم صياغة مجموعة من التعاريف لمفهوم التنمية والتي تتفق كلها على تجاوز مفهوم التنمية لمفهوم النمو:

أ-تعاريف رأسمالية: يعرفها أصحاب هذا الفكر بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي، ويعرفها آخرون من نفس التيار بأنها العملية التي بمقتضاها يتم دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي كما يعرفها إدغار أوان (Edgar Owen) في كتابه عام 1987، بأنها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل أنها ترتبط بالأفكار السياسية وأشكال الحكومة ودور الجماهير في المجتمع.

ويعرفها أمارتيا سان A.R.Sen بأنها رفع مستدام لقدرات المجتمع ككل وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل فالتنمية حسب هذا الأخير تعمل على توسيع الحقوق والقدرات، فالأول يمنح الفرد مقومات الحياة الأساسية واحترام النفس والثاني يمنح الفرد الحرية.

ب-**تعاريف راديكالية يسارية**: هناك اتجاه يعرف بالاتجاه الراديكالي (اليساري) والذي يرفض النماذج والنظريات الرأسمالية الغربية للتنمية ويقترح منهجا مختلفا عن النماذج الرأسمالية يعرف بالرؤية الجديدة للتنمية، حيث تعرف التنمية بأنها تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة التي تعمل على تحقيق الرفاهية لإنسان العالم الثالث، الأمر الذي يتطلب نفي التبعية الاقتصادية .(مدحت القريشي،123،2007)

ج-تعاريف بعض المفكرين العرب:

- التنمية عند الدكتور عبد المنعم شوقي هي : (العملية التي تبذل بقصد، ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم سواء كانوا في مجتمعات محلية أم إقليمية بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية، على أن يكتسب كل

منهم قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات). (مصطفى يوسف كافي، 2017، 16)

ويعرفها الدكتور صلاح العبد "أنها عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعته، وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع، ورفع مستوى أفراده اجتماعيا واقتصاديا وصحيا وثقافيا، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل لكافة **الموارد الطبيعية** والبشرية والفنية والمالية المتاحة".(مصطفى يوسف الكافي، 2013، ص.52)

ويعرفها محمد توفيق صادق على أنها : عملية مجتمعية تراكمية تتم في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد، بسبب تفاعل متبادل بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والإنسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسية.(إبراهيم حسين العسل، 2006، ص.23)

2- نموذج المفهوم الخاطئ للتنمية:

يرجع هذا النموذج تخلف العالم الثالث-إضافة إلى ظروفها الداخلية-لإتباعها سياسات اقتصادية غير ملائمة نتيجة الضغوط التي تمارسها مؤسسات التنمية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة التي تلعب أدوارا مختلفة كلها تزيد من ثراء الدول الغنية وزيادة نموها المستدام من خلال خدمة مركز ثقل.

ثالثا: الرؤية الجديدة للتنمية: التنمية المستدامة

قد غدى الفشل الساطع للتنمية من حيث مفهوميتها خلال سنوات 1950 و1980 اقتناع الاقتصاديين أن هناك خلل ما أو خطأ في التعريف القديم لمفهوم التنمية، في الحقيقة قد تم تسجيل أنّ بعض الدول سجلت معدلات نمو قياسية دون أن نلاحظ انخفاض في تعداد فقرائها ومن هنا عادت حجة التوزيع الجيد لثمار النمو إلى الظهور من جديد.

إلاّ أن الكلام عن التنمية الاقتصادية لأي بلد تعود حسب Pr. Dudley Serers إلى إيجاد إجابات عن الأسئلة الآتية: كيف ارتفع الفقر في هذه الدول؟ كيف تطور مستوى البطالة؟ كيف تطورت اللامساواة في هذه

الدول؟ وبالتالي إذا انخفضت هذه الظواهر الثلاث يمكننا دون شك الجزم أن هذا البلد عرف التنمية الاقتصادية على مدى مرحلة معينة.
وفي هذا الأفق، التنمية يجب أن تؤخذ كعملية متعددة الأبعاد والتي تستلزم تغيرات كبيرة في الهياكل الاجتماعية، مواقف السكان، توسيع الحريات (A.SEN2006) المؤسسات الوطنية، وكذلك التسريع من النمو الاقتصادي والتقليص من اللامساواة واستئصال الفقر المطلق.

وبهذا الصدد التنمية تحتوي ثلاث مفاهيم مفتاحية: ضمان الحاجات الأساسية. الكرامة الإنسانية أي احترام الفرد وبيئته وتعظيم حرية هذا الأخير في الاختيار دون قيود.(Idrissa Mohamed ouédraogo,2009 p.p. 30-31.)

هذا التجدد للاقتصاد يسمح بطرح معالم استراتيجية جديدة للتنمية مؤسسة على تخفيض الفقر (اجتماعيا) زيادة النمو الاقتصادي (اقتصاديا) وحماية البيئة من التلوث والمحافظة على الموارد غير المتجددة (بيئيا) حيث تظهر في الأفق استراتيجية التنمية المستدامة كأحسن بديل نظري بحاجة إلى أسس وقواعد وميكانيزمات ومؤسسات لبلوغ أهداف الألفية.

1- بروز التنمية المستدامة :

إذا كانت التنمية المستدامة كمفهوم قديم فإنه كمصطلح يعد ابتكار حديث النشأة حيث أن أول استخدام لتعبير أو مصطلح التنمية المستدامة كان من طرف ناشطين في منظمة غير حكومية سنة 1980 (تدعى هذه المنظمة بـ World Wildlife Fund) وقد نجد هذا المفهوم في اللغة العربية بمسميات عدة، مثل التنمية المطردة، المتواصلة، البيئية ، والمتحملة

ففعلا مع بداية الثمانينات من القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وأسفرت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة، ولقد ظهر تعبير التنمية المستدامة بشكل رسمي سنة 1987 في تقرير

مستقبلنا المشترك Our Common Futur للوزير الأول النرويجي خلال تلك الفترة Madame Gro Harlem Brundtland، وقد استخدم أنذاك للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدل والمساواة بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية ورغم أن المصطلح قد يكون جديدا، إلا أن التنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة أو اهتماما جديدا، بل على العكس، إذ أن الدافع وراء مخاوفنا الراهنة يعود إلى آلاف السنين.

ترتبط التنمية المستدامة بالبيئة ومواردها، ومن ثم فقد اعتبر قديم النشأة يتواجد ضمن نظريات مالتس الاقتصادية التي ربطت السكان بالموارد، وقانون تناقص الغلة وغيرهما وقد استخدم المصطلح في الفكر التنموي للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الإيكولوجيا على اعتبار أن العلمين مشتقان من نفس الأصل الإغريقي ECO والذي يعني بالعربية البيت أو المنزل حيث تعني Ecologie دراسة مكونات البيت، أما مصطلح Economie يعني إدارة مكونات البيت (عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط ،2010، ص.23). وقد أخذ مفهوم التنمية المستدامة العديد من التعريفات يمكن تقسيمها إلى قسمين:

أ- تعاريف تفتقد إلى البعد النظري والتحليلي نجد (عبد الخالق عبد الله، 1998،ص.228):

- التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة و القابلة للاستمرار .
- التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة .
- التنمية المستدامة هي التنمية التي تضع نهاية لعقلية لا نهائية الموارد الطبيعية .
- التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تؤدي مع مرور الزمن إلى تناقص الرأسمال البشري والطبيعي والبيئي على الصعيد المحلي والعالمي
- التنمية المستدامة هي التنمية التي تقوم أساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث وتقلل من حجم النفايات والمخلفات وتقلل من الاستهلاك الراهن للطاقة وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء والهواء والموارد الحيوية الأخرى.

ب-تعاريف نظرية معتمدة :

- **التعريف المادي للتنمية المستدامة:** رغبة من بعض المفكرين في جعل مفهوم التنمية المستدامة أقرب إلى التحديد، وضعوا تعريفا ضيقا لها ينصب على الجوانب المادية للتنمية المستدامة، ويؤكد هؤلاء المفكرين على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها أو تؤدي إلى تناقص جدواها المتجددة بالنسبة للأجيال المقبلة، وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية

- **التعاريف الاقتصادية**: حيث تعني التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة تخفيض في استهلاك الطاقة والموارد أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر(زنوح ياسمينة،2006،ص.127). وتركز بعض التعاريف الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على "الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها."

كما انصبت تعاريف اقتصادية أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن "استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل" وتقف وراء هذا المفهوم "الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها ..." وهو ما يعني أن نظمنا الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية ونحسنها . (ناجي بن حسين،2008، ص.20)

- تعاريف تميل للأولوية الاجتماعية:

تعني التنمية المستدامة السعي من أجل تحقيق استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في المدن وخاصة في الأرياف. بمعنى تطوير نوعية الحياة الإنسانية داخل النظام البيئي لهذه الحياة مع الأخذ بالاعتبار بإمكانياته.

بصيغة أخرى يمكن أن نعرفها على أنها ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية مع الحرص على الموارد

الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة. (عماري عمار،2008،ص.04)

وفق هذا التعريف فإن ميزة التنمية المستدامة هي أنها توفق بين العنصر البيئي أو الطبيعي من ناحية، والعنصر الاجتماعي والاقتصادي من ناحية أخرى، أي أنها تحرص على النمو دون إهمال النظام البيئي، أما عن السمات المميزة لهذا المفهوم فهي:

- التنمية المستدامة تختلف عن التنمية بشكل عام، باعتبارها أكثر تداخلا وأكثر تعقيدا من هذه الأخيرة، خاصة في ما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية .

- تتوجه التنمية المستدامة أساسا إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعى إلى الحد من الفقر في العالم.

- **تعريف بيئي محض:** هي تلك التنمية المعنية بحماية الموارد الطبيعية بالاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية وحماية التنوع الحيوي والمحافظة على التوازن الإيكولوجي (محمد صالح الشيخ،2002، ص.92)

- **تعريف تكنولوجي:** وتعني هنا التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى حد أدنى(عامر طراف، حياة حسين،2012، ص.11.)

- تعاريف بعض الهيئات والمعاهدات الدولية :

➢ **تعريف البنك الدولي**: هي تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة و ذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن، (العربي حجام، سميحة طري، 2019، ص.127) حيث يشير التعريف إلى أن رأس المال الشامل يتضمن رأس المال الصناعي (معدات وطرق...)، الفني (معرفة ومهارات)، الاجتماعي (علاقات ومؤسسات) ، والبيئي (غابات، موارد مائية...)، وبناء على هذا التعريف فمناط الاستدامة هو رأس المال.

➢ **تعريف هيأة الأمم المتحدة:** وقد عرف المبدأ الثالث في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو عام 1992 التنمية المستدامة بأنها : "ضرورة إعمال الحق في التنمية" بحيث تتحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل (تقرير الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، 1993، ص.03)

أشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه "لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها."

➢ **تعريف تقرير بريتلاند:** يتلخص المفهوم بعبارة بسيطة: "التنمية المستدامة هي تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها " (Philippe Maingault,2006,p.124)، يتضح من خلال هذا التعريف أنه وعلى المدى الطويل لا يمكن أن تحدث التنمية إذا لم تكن فعالة اقتصاديا، عادلة اجتماعيا ومتحملة بيئيا .

ومن خلال هده التعاريف يتضح أن الاستدامة تنطوي على عناصر تختلف من تعريف لآخر و السبب في ذلك هو اختلاف تخصص من قام بتعريفه – فالاقتصاديون يركزون على الأبعاد الاقتصادية أو على التنمية كهدف ، بينما يهتم البيئيون بإبراز العناصر البيئية أو الهجوم على النمو باعتباره عدو البيئة .

2- **أهداف التنمية المستدامة :**

استنادا على التعاريف المعطاة للتنمية المستدامة يمكن حصر أهداف التنمية المستدامة فيما يلي:

قد بذلت جهود متواصلة لتأكيد المضامين المتأصلة في العناصر الثلاثة للتنمية المستدامة، ويركز الإيكو لوجيين من خبراء البيئة على الحفاظ على تكامل النظم الإيكولوجية اللازمة للاستقرار الكلي لنظامنا العالمي والاهتمام بقياس وحدات الكيانات الطبيعية والكيميائية والبيولوجية .

بينما يسعى الاقتصاديون إلى زيادة الرفاهية البشرية إلى أقصى درجة في ظل الموجودات الرأسمالية و التكنولوجيا الراهنة واستخدام

الوحدات الاقتصادية (مثل المال والقيمة المتحققة) باعتباره معيار للقياس، ويركز علماء الاجتماع على أن العوامل الأساسية الفعالة في التنمية المستدامة هم الناس ومدى احتياجاتهم ورغباتهم واستخدام الوحدات غير الملموسة أحيانا، مثل الرفاهية والتمكين الاجتماعي (ف. دوجلاس موسشيت، 2000، ص-ص.71-72).

وعليه سنحاول الوقوف على بعض الأهداف الرامية إلى خدمة البشرية في الحاضر والمستقبل:

-**هدف تحسين حياة السكان**: حيث تهدف الاستدامة من خلال مختلف السياسات التنموية و عمليات التخطيط إلى تحقيق حياة نوعية للسكان من كل الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والنفسية وحتى الروحية.

-**احترام البيئة الطبيعية**: حيث يتم التركيز على العلاقة بين الأنشطة السكانية والبيئة، أين يجب احترام النظم الطبيعية واعتبارها أساس الحياة.

-**تثمين مفهوم التربية البيئية**: وهذا من خلال إعطاء أهمية بالغة للمناهج البيئية حتى يكون الأفراد المكونين متوافقين مع بيئتهم وذلك من خلال فهم نظم البيئة الطبيعية المعقدة، التي هم جزء منها، واستخدام عناصرها بروح من المسؤولية والمحافظة. كما تعرف التربية البيئية على أنها تعلم كيفية استخدام التقنيات الحديثة وزيادة إنتاجيتها وتجنب المخاطر البيئية وتجاوزها باتخاذ القرارات البيئية الرشيدة(راتب السعود،2004، ص.124).

- **هدف الاستغلال العقلاني للموارد**: تعرف الموارد الطبيعية على أنها متعددة الاستخدامات من أجل تحقيق أهداف النمو الاقتصادي ورفاهية الأجيال الحالية ولهذا وجب منع استنزافها حفاظا على المخزون الاستراتيجي منها بما يضمن استمراريتها بالمحافظة على مكونات وعناصر النظام البيئي لضمان حقوق الأجيال اللاحقة منها (أحمد أبو اليزيد الرسول،2007، ص.102).

- **توظيف التكنولوجيا الحديثة**: وتعنى التنمية المستدامة هنا بالتحول إلى تكنولوجيات نظيفة تقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى الحد الأدنى.

-التأثير على طلب المجتمعات وأنماط الاستهلاك: تعمل هنا التنمية المستدامة على التغيير في حاجيات المستهلكين وفي تركيبة الطلب الذي يجب أن يتحول مع مرور الوقت إلى الطلب على السلع التي تحترم في إنتاجها البيئة ودون استنزاف لمواردها مثلا السلع التي تحمل العلامة Bio أو استهلاك سلع الشركات التي تساهم في حماية البيئة من التلوث عن طريق ما يسمى بالتسويق البيئي Eco Marketing . وأفضل مثال على ذلك ما تقوم به شركة Patagonia لصناعة الألبسة الرياضية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تساهم بـ1 % من رقم أعمالها لحماية البيئة وتستخدم القطن البيولوجي في إنتاج الألبسة الرياضية علاوة على إعادة رسكلة المواد البلاستيكية لإنتاج الأحذية الرياضية.

ويتم هذا التأثير فيما يعرف بالاستهلاك المستدام والذي يعرف بأنه استعمال السلع والخدمات التي تلبي الحاجيات الأساسية للأشخاص، وتحمل أحسن نوعية للحياة بالإضافة إلى كل ما من شأنه تقليل استخدام الموارد(Chantal Bonnet, 2006,p.73). لكن على المستوى العملي وخاصة في جانبه الدولي يمكن إسقاط هذه الأهداف الأخيرة على ما يعرف بغايات الألفية للتنمية ODM .

وعليه نستطيع أن نعرف التنمية الاقتصادية على أنها تلك العملية الهادفة إلى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تطبيق خطط واستراتيجيات لاستغلال الثروات المتاحة في دولة ما.

أما مفهوم التنمية المستدامة ظهر كنتيجة للآثار السلبية للتنمية وللنمو الاقتصادي، وخاصة على المستوى الإيكولوجي والاجتماعي، فأساس التنمية المستدامة المحافظة على الموارد المتاحة واستغلالها بشكل يضمن استدامتها واستمرارها لفترة طويلة.

وعليه نستنتج أن:

- النمو الاقتصادي يهدف إلى الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي كما يهدف إلى الزيادة في نسبة السلع والخدمات من الاستفادة من عوامل الإنتاج المتاحة في فترة زمنية معينة، أما التنمية فتهدف إلى تحقيق النمو من خلال خطط و استراتيجيات معينة تضمن نوعية وجودة السلع والخدمات المقدمة للأفراد، أما التنمية المستدامة

فتهدف إلى تحقيق التنمية بالإضافة إلى المحافظة على الثروات والموارد المتاحة بشكل يضمن استدامتها أي استمرارها لفترة طويلة.
- النمو الاقتصادي يركز على الكم (تغيرات الجوانب المادية للفرد والمجتمع) ويمكن قياسه بسهولة من خلال عمليات حسابية، فهو يركز على بعد واحد (البعد الاقتصادي)، أما التنمية فتركز على الكيف بمعنى تغيرات تدريجية للفرد والمجتمع، لا يمكن قياسها بسهولة لتعدد أبعادها الاجتماعية والثقافية، البيئية وغيرها.

الخاتمة

إن مصطلحي النمو والتنمية استخدما كمرادفين لبعضهما وخاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى، فكلاهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، لكن هناك العديد من الاختلافات الأساسية بينهما تجاهلها يؤدي إلى تسليم فكري بتطابقهما من حيث المفهوم والمعنى.

فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ...

بينما تعني التنمية الاقتصادية إضافة إلى نمو الناتج القومي الإجمالي حصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديمغرافية والتشريعات والأنظمة وهناك اثنان من أهم التغيرات الهيكلية وهما: ازدياد حصة الصناعة في الناتج القومي الإجمالي (مقابل انخفاض حصة الزراعة)، وزيادة نسبة السكان الذين يعيشون في المدن بدلا من الريف.

فالاقتصاديون مدعوون للتمييز بين النمو والتنمية، فالمفهوم السائد للنمو هو التوسع الاقتصادي التلقائي غير المتعمد والذي لا يستدعي تغييرا في الهيكل الاقتصادي للمجتمع، بينما التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراده ولهذا فإن التنمية أشمل وأعم من النمو، إذ أنها تعني النمو بالإضافة إلى التغيير، وهي ليست

ظاهرة اقتصادية محضة بل تتضمن أيضا جانبا اجتماعيا-ثقافيا أيضا وهذا ما يفسر استعمال المصطلح - تنمية - لتسمية العديد من الشعب في العلوم الإنسانية كعلم اجتماع التنمية Sociologie de développement، التنمية الثقافية، التنمية السياسية، التنمية البشرية...

لكن رغم احتواء التنمية للنمو يبقى هذا الأخير سابقا لكل جهد تنموي من حيث زيادة الكميات المنتجة والتزايد المرتبط للمداخيل، فهو فعلا ذو طابع كمي وقابل للقياس، لكن يبقى دائما بحاجة إلى أفكار ولمسات نوعية وكيفية لا يمكن قياسها وتتخطى التحليل الاقتصادي خاصة في جانبه الكمي فهي تستلزم ارتفاع الرفاهية الاجتماعية، التغييرات في الهياكل من تأهيل لليد العاملة، التنظيم المعقد والمركب للعملية الإنتاجية وفي الأخير تحقيق تحول للمجتمع برمته، فهو يمر كما يشير فريديريك تولون Frédéric Teulon بالتحضر والتمدن L'urbanisation، التصنع، محو الأمية L'analphabétisation، التكون... وبمزج هذه التركيبة يتم إنتاج نظام جد فعال لتراكم الثروة حيث الحاجات الإنسانية تبدو أكثر إشباعا. وحاجة التنمية إلى النمو لا جدل فيها من حيث إشباع الحاجات الأساسية، تخفيض اللامساواة، مكافحة البطالة والفقر، فالتنمية لا يمكن أن تتحقق دون نمو لكن نمو دون تنمية Croissance sans développement يمكن تصوره في بعض المجتمعات كما يؤكد ذلك برنارد كونت Bernard Conte .

قائمة المراجع:

- إبراهيم حسين العسل(2006) **التنمية في الفكر الإسلامي**: مفاهيم-عطاءات-معوقات-أساليب، ط2، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع.

- إبراهيم العيسوي(2003) **التنمية في عالم متغير**: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، ط3، دار الشروق.

- أحمد أبو اليزيد الرسول(2007) **التنمية المتواصلة الأبعاد والمنهج**، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية.

- الأمم المتحدة(1993) **تقرير معني بالبيئة والتنمية**، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، نيويورك.

- العربي حجام، فتيحة طري(2019) التنمية المستدامة في الجزائر، قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، المجلد06، العدد01.

- راتب السعود(2004)، **الإنسان والبيئة دراسة في التربية البيئية**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- زينب صالح الأشوح (2003) **الاطراد والبيئة ومداواة البطالة**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة .

- زرنوح ياسمينة(2006) **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييميه**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2000) **اتجاهات حديثة في التنمية**، ط1، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.

- عامر طراف، حياة حسين(2012) **المسؤولية الدولية والمدنية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

- عبد الخالق عبد الله (1998) **التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية العربية: الواقع والآفاق**، ط.01، سلسلة كتب المستقبل العربي، ع.13، بيروت.

- عماري عمار(2008) إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، **المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية المتاحة**، جامعة فرحات عباس سطيف، 07-08 أفريل.

- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط(2010) **التمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، ط.01،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

- ف.دوجلاس موسشيت(2000)، **مبادئ التنمية المستدامة**، تر. بهاء شاهين، ط.01، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر .

- كامل رشيد علي التل(1991) **أثر التعليم على النمو الاقتصادي،** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك.

- مدحت القريشي(2007) **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات،** ط1، دار وائل للنشر، الأردن .

- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي(1988) **التنمية الاقتصادية، مفهومها-نظرياتها-سياساتها،** ط1، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية .

- محمد صالح الشيخ (2002) **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها،** مطبعة الإشعاع الفنية، مصر.

- مصطفى العبد الله الكفري، التنمية المستدامة وتدمير البيئة، **الحوار المتمدن،** ع.1064، متاح على: http://www.rezgar.com./debat /show.art.asp?aid=2898. اطلع عليه بتاريخ 2019/11/16، على الساعة 20.01.

- مصطفى يوسف كافي(2013) **اقتصاديات البيئة والعولمة،** دار رسلان، سوريا.

- مصطفى يوسف كافي(2017) **التنمية المستدامة،** دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- ناجي بن حسين(2008) **التنمية المستدامة في الجزائر**: حتمية الانتقال من الاقتصاد ألريعي إلى تنويع الاقتصاد، مجلة الاقتصاد والمجتمع، ع.05.

- Bernard Conte, Le Concept de développement, disponible sur: http://www.fsegs.rnu.tn/useruploads/cours/01366451805_le-concept-de-developpement.pdf , Consulté le 13/04/2020 à 21 :15 h.

- Bremond, J. A.Geledan (1981) Dictionnaire Economique et social ,2ème éd, HATIER, Paris .

- Chantal Bonnet(2006) Marché et Développement Durable Un modèle gagnant, édition Alpha, Alger.

- Idrissa Mohamed ouédraogo (2009) concepts Fondamentaux du développement, université de ouagla II, Burkino-Faso .

- Reymande Torres et John P. Martin(1990) " Mesure de la croissance potentielle dans les sept grands pays de L'OCDE", la revue économique de L'OCDE, N°14.

-Suzanne Tremblay(1999) "du concept de Développement ou concept de l'après développement : Trajectoire et repère Théoriques", collection Travaux et études en développement régional université du Québec à Chicoutimi.

للإحالة على هذا المقال:

- كوبيبي حفصة، بوزيان العجال، (2022)، «**النمو، التنمية، التنمية المستدامة، مراجعة للمفاهيم**». **المواقف**، المجلد: 17، العدد: خاص، جانفي 2022، ص. ص.163- 187